قسما اي يجعل المثني المخاطب والمخاطبة اسما واحدا مجموعهما
اي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تثنية اي مجموع الاقسام
حاصله من ضرب اثنين الخ الاثنان المتصل والمنفصل
والاثني عشر ما للمتكلم وحده الخ وهو الذي لا يبتدا به الخ اي
هو الذي لا يصح عند الفصحا التلفظ به غير متصلة بكلمة اخري
ولا يقع بعد الا في الاختيار اما في الضرورة فيقع بعدها كقوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار واستشهاد
المحشي علي وقوعه في الضرورة بعدها بقوله بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير غير صحيح لا اياهم ضمير
منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت
علي الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول
ابن مالك وفي اختيار لا يجي المنفصل اذ اتاتي ان يجي المتصل
ويرفعه الماضي الخ لا ينافي ذلك انه يرفعه ايضا الصفات
المختصة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله
يرفعه ان يرفع محله لا الضماير كلها مبنية محله رفع اي
مرفوع او ذو رفع او الكلام علي تقدير مضاف اي محل رفع وقس
عليه ما اشبهه والمعني انه واقع في محل رفع فنا ضمير
المتكلم الخ هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح لان
الضمير مجموع الالف والنون وهذا اي اعراب فاعلا
في محل رفع حيث سكن ما قبلها اي الحرف الذي قبل تاويله وكان غير
الف اي وكان اصليا ايض وقوله وان انفتح ما قبلها اي تحرك بالفتح
او سكن وكان الفا او كان حرفا علي اصلي ضربنا زيد
مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان الفا الزيدان

صح

ضربانا ومثال الساكن غير الاصلي شغلتنا اموالنا ومن غير الالف
الواو في ضربونا وهذا كله في الماضي اما مع المضارع والامر فهي
مفعول مطلقا سواء تحرك ما قبلها او سكن والميم والالف
حرفان دالان علي التثنية فيه مسامحة فان الدال علي التثنية
هو الالف فقط كما ان الواو هي التي تدل علي الجمع فقط واما الميم
فزيدت قبل الف التثنية فيه نحو ضربتما وقبل واو الجمع في
نحو ضربتموا لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وما
للمفرد المتكلم في الثاني عند اشباع حركة التا فيهما فقوله والميم
حرف دال علي جمع المذكور فيه مسامحة ايض وضربتم بضم
التا وسكون الميم بعدها او ضمها مختلسة او مع واو بعدها بان
تقول ضربتموا وهو الاصل بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الا شيا
الي اصولها حروف دالة علي التانيث الخ اي لان التا لما
وضعت مشتركة بين المفرد وغيره الحقوها بما يميزها ما هي له او
حركوها بذلك اه عبد المعطي اي الحقوها في المثني والجمع
وحركوها في المفرد ولا تقع هذه التا الا فاعلا اي لا مفعولة
ولا مضافة فالحصر اضافي فلا يرد انها قد تقع نايبة عن الفاعل
كما ياتي امثلة الحاضر وهو المتكلم والمخاطب وهو
اي ما بقي جوازا اي استتارا جايزا او جواز فهو صفة مصدر
محذوف علي تاويله باسم الفاعل او حذف المضاف قال الشيخ الشنواني
ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف
بالاستتار الجواز وهو فاسد فتامل اه اي لان الاصل قبل التحويل
علي هذا استتر جوازه فحول الاسناد الي ضمير الجواز فانتصب
تمييزا تقديره هو لم يريد وابه ان المستتر لفظ هو بل المراد

Copyright © King Saud University